

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU
DISPARUES المفقودون
المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS

الحقيقة و العدالة للمفقودين في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 03
أفريل - جوان 2002

التكتل الأورومتوسطي.

إجراء اتصالات مع الجمعيات المتواجدة في الجزائر، لبنان المغرب و أسبانيا من أجل توثيق الاتصالات و الإجراءات الإدارية (تأشيرة، التموين... الخ).

برشلونة 20 أبريل 2002 .

افتتح اللقاء من خلال انعقاد ندوة ببرشلونة و التي كانت تحت عنوان " **النظام العام و حالات الاختفاء القسري** " و لقد انعقدت هذه الندوة بتاريخ 20 أبريل بـ collego legi d'advocados كما جمعت لجنة حقوق الإنسان بمكتب المحامين ببرشلونة، كما حضر ممثلين عن العائلات و محاموهم بالإضافة إلى منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى جمعية SODEPAU (تضامن تطور و سلم)، بالإضافة إلى جمعية Catalane لحقوق الإنسان. و لقد كانت الوسائل الدولية والقانونية في قلب هذا النقاش. الأشغال كانت غنية بالدروس و المعلومات، أما فيما يخص حاجة و أهمية هذا النقاش المتبادل، افترق المشاركون بعدما اتفقوا على إجراء ملتقى آخر.

فالونسيا 22 أبريل 2002 .

على التوالي كان يوم افتتاحية ندوة ما بين الوزارات للاتحاد الأوروبي، اتجهت العائلات إلى فالونسيا أين تم استقبالهم في البرلمان من طرف نائبين أسبانيين " أندري باغيلو و غامون كاغدون " بالإضافة إلى مدير مكتب مستشار الشؤون الاجتماعية للناحية " بيدرو مارتيناز أباريسيو ". و لقد بدأ هؤلاء جد مهتمين والتزموا بالتوسط الشخصي لدى الاتحاد الأوروبي.

و لقد تم تنظيم ندوة صحفية مع جمعية SODEPAU (تضامن ، تطور و سلم) بفالانسا، حيث تم انعقادها بالبرلمان قبل أن يلتحق بها مناضلو حقوق الإنسان الذين كانوا مرفقين بالمناضلين المناهضين للعولمة في المكان المسمى بلاسا دولافيغجان. و لقد تولد عن هذه التظاهرة انعقاد اجتماع في مقرات فرع الحزب الشيوعي. و لقد غطت الصحافة الأسبانية هذا الحدث بسعة.

و لقد تمت هذه الملتقيات بفضل الدعم الذي قدمته (اللجنة الكاثوليكية المناهضة للجوع و من أجل التطور)، و (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان)، منظمة العفو الدولية و (جمعية التضامن ، التطور و السلم جمعية كاتالون للدفاع عن حقوق الإنسان،

عشية فيفري 2002 أين كانت فرنسا ترأس الاتحاد الأوروبي، جرى بباريس تنظيم أول لقاء بين عائلات المفقودين و بين الرابطة الدولية لحقوق الإنسان بمشاركة تجمع عائلات المفقودين، إضافة إلى جمعية أهالي و أصدقاء المفقودين بالمغرب، جمعية التضامن مع المعتقلين اللبنانيين، ولقد كانت هذه الفرصة مناسبة للفت انتباه الاتحاد الأوروبي حول معضلة حالات فقدان القسري في الحوض الأبيض المتوسط. هذا اللقاء الذي جرى من 07 إلى 11 فيفري ضم عدة جمعيات وممثلين عن عائلات المفقودين بالإضافة إلى عائلاتهم الذين جاؤوا من الجزائر، ليبيا، لبنان، مصر والمغرب و تركيا بالإضافة إلى سوريا. و لقد سبق و أن تم تنظيم تجمع صامت في يومين بـ " بانتيون " قبل انعقاد الملتقى الذي دام يومين حيث استطاعت العائلات من خلاله أن تلتقي وتتبادل الخبرات. في خضم اليومين اللذين دار فيهما هذا الملتقى استطاع المشاركون أن يعطوا تعريفا حول التدابير الخاصة بالبيان المعنون: " حق المعرفة "، ولقد تولد عن أشغال هذا الملتقى إنشاء التكتل الأورومتوسطي لعائلات المفقودين.

برشلونة / فالانسا من 20 إلى 23 أبريل 2002 حقوق الإنسان و اتفاق الجمعيات .

في إطار التكتل الأورومتوسطي، كان من المفروض المصادقة على اتفاق جمعاوي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و لبنان والاتحاد الأوروبي (مؤجل بالنسبة لبنان) من المقرر أن يكون بأفرييل 2002، و لقد كان تجمع عائلات المفقودين بالإضافة إلى جمعية التضامن من أجل المعتقلين، و لقد سطر أعضاء من التكتل مجموعة من اللقاءات النشاطات في كل من برشلونة و فالونسا، من 20 إلى 22 2002 بأسبانيا و هذا بفضل مساندة عدة منظمات. و هذا من أجل تحديد الطرق الناجعة من أجل احترام حقوق الإنسان المتفق عليها بين الجمعيات. هذه المظاهرات تمخضت عن عمل مكثف من التحضيرات تم من خلاله الاتصال بعدد من القانونيين والمحامين وكذا عائلات من المفقودين الذين تمت الاتصال بم واستضافتهم. شهران كان ضروريان لتحقيق هذا المشروع، حيث توجب إيجاد التمويل و

و لجنة حقوق الإنسان لنقابة المحامين لبرشلونة،
إضافة إلى (الحركة المناهضة للعولمة).

دراسة الملفات الموازنة و الآفاق المستقبلية.

لقد عزم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر على أن يكون من أولى أولياته هو تكوين ملفات خاصة بالأشخاص المفقودين و بالتالي توجيهها إلى فريق العمل حول حالات فقدان القسري التابع للأمم المتحدة. و لقد تم جمع المعلومات الأولية منذ سنة 1997 من طرف مناضلين و محامين تابعين لحقوق الإنسان. بعد الجولة الأوروبية لعائلات المفقودين، وفي شهر جويلية 1998 انتظمت عائلات المفقودين بالجزائر في بادئ الأمر بالجزائر، في شهر أوت 1998 ثم بقسنطينة، وهران منذ بداية 1999.

و أثناء التجمعات الأسبوعية استطاعت العائلات أن تجمع شيئا فشيئا شهادات حية ووثائق محددة و التي من خلالها يمكن أن تملأ الفراغات الخاصة بالبيانات لإضافتها إلى المعلومات الأساسية و المتعلقة بـ (الهوية، العنوان، المهنة الخ...)، بالإضافة إلى أخذ معلومات حول ظروف الاختطاف و هوية الأشخاص المسؤولين عن ذلك...

من خلال عشرات الملفات المرسلّة إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1998، انتقلنا اليوم إلى جمع الآلاف من الملفات. و لقد تمت دراسة هذه الملفات من طرف الأمانة العامة لفريق العمل حول حالات الاختفاء القسري التابع للأمم المتحدة، و التي قامت بدورها بتسجيل هذه الملفات و فرزها كما تقوم بطلب معلومات إضافية و مكتملة، و بعد ذلك تقوم بتحويلها إلى فريق العمل حول الاعتقالات القسرية عندما يجتمع في دورته، وللعلم يجتمع هذا الفريق خمس مرات في السنة. ثلاث مرات في جونييف ومرتين في نيويورك. بالنسبة للملفات المقرر قبولها، تم تحويلها إلى النظام الجزائري الذي تكون أجوبته أحيانا أن الشخص المعني " مطلوب من أجل نشاطات إرهابية " أو " بسبب تورطه في أعمال إجرامية " و غالبا، ما يكون الشخص " لم يحدد موضعه إلى يومنا هذا " قد تعرض إلى الاعتقال مسبقا و أطلق سراحه بعد ذلك... "، " لم يعثر عليه منذ إطلاق سراحه "، " لم يكن قد تعرض للاعتقال ".

ردا على هذه الأجوبة وردت معلومات إلى فريق العمل التابع للأمم المتحدة بعد التحري و التقصي مع أقارب العائلات. و على العموم تم التحري من خلال مراسلة

العائلات التي تقطن بالقطر الجزائري، حول كل معلومة وردت في ملف المفقودين. حاليا أكثر من 3000 آلاف ملف تم فتحها. خمسمائة ملف تم تسجيلها في قاعدة المعطيات، تحتوي على كل المعلومات التي وردت من طرف العائلات مع تخصيص كل حالة. هذا العمل المدقق سمح بالإحاطة بكل حالة وطريقة خاصة من أجل تسليط الضوء عليها مستقبلا. حاليا هذا تم إنجازه من طرف شخصين أحدهما تم في نصف دورة. كما لوحظ تزايد يومي في عدد ملفات المفقودين. بالجزائر و يوميا أو بالأحرى يوم التجمع الأسبوعي حوالي عشر ملفات إلى عشرين ملف تم جلبها أو إرسالها من طرف العائلات. كل الملفات المستوفاة لكل الشروط تم فحصها من جديد في باريس و بالتالي استخراج نسخ مطابقة لها لكي يتم في الأخير إرسالها إلى هيئة الأمم المتحدة.

و لقد مكنت الإعانات المالية من تسيير المكتب المفتوح في باريس سنة 1998، و بالتالي فتح مكتب جديد بالجزائر سنة 2001. الاتصال بين المكتبين يكون على الدوام، مما ساعد على دراسة الملفات دراسة أحسن من ذي قبل، إلى يومنا هذا أكثر من 7000 آلاف شخص أصبحوا في عداد المفقودين بالجزائر. حاليا استطاع تحالف عائلات المفقودين بالجزائر من أن يسمع العالم بأسره بظاهرة فقدان القسري بالجزائر من خلال مداخلات بتركيا، أسبانيا، الدانمرك، بايطاليا، بالمملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المغرب من خلال حضوره لاجتماعات و ندوات دولية، من خلال الاتصالات الدائمة مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و عدد آخر من (رابطات حقوق الإنسان)، هيومن رايت و اتش، مراسلين بلا حدود، مع منشآت: فرنسا الحرة، منشأة الكندية لحقوق الإنسان.

قمع و تجمعات

يجتمع عائلات المفقودين كل يوم أربعاء كل يوم أربعاء منذ شهر أوت 1998 أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية من أجل ترقية و حماية حقوق الإنسان بالجزائر، و التي كانت تسمى سابقا المرصد الوطني لحقوق الإنسان من أجل المطالبة بالحقيقة حول مصير ذويهم. السلطات التي قررت أن تبقى على قضية المفقودين في ظلام اللاشفافية، وخاصة عندما منعت بتاريخ 26 جوان تجمع الثالث من شهر جويلية الآتي. أخضرت

اقتراح فاروق قسنطيني بتعويض العائلات يبقى غير مؤسسا إلا إذا استند إلى قرارات ناتجة عن تطبيق العدالة.

توقيف عبد الرحمان خليل و سيد أحمد مراد

في يوم الأحد 26 ماي 2002 ، امتثل كل من عبد الرحمان خليل و سيد أحمد مراد أمام محكمة بئر مراد راييس حيث أدينا بستة سنوات سجن مع وقف التنفيذ. في 19 ماي، حيث كانا ذاهبا للاستعلام عن الاعتقالات الجماعية التي كانت في صفوف الطلبة والتي حدثت أمام مقر جامعة بوزريعة بعد مظاهرة معارضة للرئيس بوقلينة، في 18 ماي تعرض عبد الرحمان خليل، عضو الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و كذا أس أو، أس المفقودين إلى الاعتقال رفقة صديق له يدعى سيد أحمد مراد. الاثنان تم حجزهما في سجن الحراش في انتظار التحقيق و مثولهما أمام غرفة الاتهام في 26 ماي 2002 بتهمة " تحريض على تجمهر غير شرعي و في حالة تلبس ".
رغم أن عبد الرحمن خليل وسيد احمد مراد لم يكونان في عين المكان يتم الاعتقال. في 14 و 18 من شهر مارس تم استدعاء عبد الرحمان خليل إلى مركز الشرطة من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة عليه. و في 18 مارس أين كان يرافق عائلات الضحايا التي كان من المقرر استقبالها من طرف ممثل الأمم المتحدة، السيد لامبو. و لقد كشف هذا الحدث عن العنف الذي استهدف مناضلي حقوق الإنسان. محمد إسماعيل، ممثل رابطة حقوق الإنسان لناحية الغرب هو الآخر تمت إدانته بعام سجن، بتاريخ 24 فيفري الفارط بسبب كشفه النقاب عن حقيقة ركام الجثث التي وجدت بغيليزان. السيد العربي الطاهر، عضو برابطة حقوق الإنسان، عوقب بسبعة أشهر سجن نافذة، في 30 افريل 2002 بعد مثوله أمام غرفة الاتهام بتهمة " التحريض على تجمهر غير شرعي ". و لقد كان الأمر يعني مظاهرة مسالمة. السيد العربي طاهر أمضى مدته. ولا شك بأن إصرار السلطات على مجابهة مناضلي حقوق الإنسان يقصد به ضرب عائلات المفقودين لا غير.

بروكسل 06 جوان 2002

في بروكسل، و نزولا عند دعوة الرابطة الدولية لحقوق الإنسان و الشبكة الأورو-متوسطية، نزل تحالف عائلات المفقودين ورابطة حقوق الإنسان ضيفين للمشاركة في

الشرطة أمر بالمنع " ورد من طرف جهات العليا في البلاد " و في خضم هذا التجمع الأخير السابق لـ 26 جوان، كشفت السلطات عن عزمها في كم طلب البحث عن الحقيقة غير مترددين في ردع أمهات المفقودين بكل وحشية. و لقد تم إحضار عدد معتبر من الشرطة أمام مقر قصر الشعب من أجل منع هذا التجمع غير الموافق عليه.

و للتذكير: فلقد تعرضت نساء من مختلف الأعمار إلى الضرب من طرف الشرطة. هذه اللامبالاة الظاهرة جعلت العائلات يتجددون من كل شيء ماعدا المطالبة بالحقيقة، و لهذا عازمت العائلات على أن تواصل حركتها الأسبوعية. و بناء على ذلك، حان الأوان للسلطات أن تسلط الضوء على هذا التجمع الرمزي ليس فقط أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان، و إنما أمام كل مقرات الولايات: غليزان، و هران و قسنطينة، وهذا من أجل التذكير.

لقد جابهت العائلات هذه الآلام التي تسببت فيها السلطات وألحت على السلطات بأن تتحمل مسؤولياتها في البحث عن الحقيقة، لقد واصلت نضالها إلى النهاية، كما تواصل في اعتصامها و تنظيمها للتجمع أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان، و كل من ولاية قسنطينة، وهران، و غليزان.

تحالف عائلات المفقودين يبقى مقتنعا أن ملف المفقودين لن يجد مخرجا إلا إذا عولج مع ضرورة خدمة الحقيقة و العدالة.

إجابة فاروق قسنطيني عن الحقيقة : التعويض محل النقاش

" إذا ارتكبوا جرائم، فليحاكموا محاكمة قانونية، و إذا ماتوا فليصرحوا لنا بوفاتهم، و إذا كانوا أحياء فليكشفوا لنا عن مكان تواجدهم.

هذه من بين مطالب عائلات أس أو، أس المفقودين المجتمعة أمام مقر الصحافة طاهر جاووت بالجزائر، في 4 ماي الفارط. لجان الجزائر، قسنطينة، وهران، و غليزان نادت بتنظيم تجمع وطني من أجل أن توافق الجزائر على معالجة ظاهرة فقدان. و لقد تركت هذه الحركة صداها و تمثلت في إجابة صريحة لفاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان الذي نادى بتعويض عائلات المفقودين. و من جهة أخرى فالعائلات جد متأكدة بأن ملف المفقودين لن يجد مخرجا إلا إذا كان هذا المخرج ضروري لخدمة الحقيقة و العدالة. إن

المجلس الدولي قانون العقوبات، بتاريخ 27 جوان 2002، و التي نشطها علي يحيى عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و لقد أعلم أعضاء أس، أو، أس المفقودين بالتدابير القضائية التي سوف تكون في صالح العائلات.

البعثة الأوروبية بالجزائر من 27 إلى 31 ماي 2002

في الرسالة المؤرخة في 24 ماي، و التي كانت موجهة إلى تحالف عائلات المفقودين، وبعد استعلام السيدة نصيرة ديتور، عن البعثة الأوروبية، التي تقرر مجيئها إلى الجزائر، من 27 إلى 31 ماي 2002 ارتأت أن تطلب من هذا الوفد الأوروبي إجراء لقاء مع جمعيات عائلات المفقودين. و لقد كان تحالف عائلات المفقودين يظن أنه في إطار البرنامج المسطر له يمكن للوفد أن يرد على مثل هذا الطلب. لكن بسبب التأخر، اللقاء لم يحدث، ولقد تأسف تحالف عائلات المفقودين أنه على غرار منظمات حقوق الإنسان، أس، أو، أس لم يمكنها أن تجد أذانا صاغية.

أس.أو.أس المفقودين تستقبل قناة آر تي

في يوم الأربعاء 26 جوان استقبلت قناة الفرونكو-ألمانية من طرف أس، أو، أس المفقودين من أجل إجراء تحقيق إذاعي الذي واكب تاريخ الجزائر طيلة 40 سنة من الاستقلال. و لقد تم تسجيل لقاء صحفي مع عائلات المفقودين أثناء التجمع أمام مقر قصر الشعب، و بعد ذلك، واصل الفريق عمله في مقر الجمعية. ولقد تم نشر مقال بخصوص هذا الموضوع بتاريخ 04 جويلية 2002 في الجريدة المتلفزة لقناة آر تي

شمال با دو غالي

حضرت السيدة نصيرة ديتور بصفتها الرئيس الشرفي للاجتماع العام للجمعية المساندة لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر. ببولي مين في 16 ماي 2002 و بعد إعلام المساعدة حول التطور في الأعمال، ساهمت في التحضير لبرنامج النشاطات المخصص لسنة 2003 أول راديو تم ربطه بفرنسا لصالح التحالف والمشراف عليه من طرف جيرار ماغلي رئيس فرع بيتون لرابطة حقوق الإنسان.

موضوع ما يسمى باتفاق الجمعيات. عند لقاء غير معلن عنه مسبقا استطاعوا أن يتداولوا النقاش مع السيد " غايمون أوبيول " نائب البرلمان الأوروبي و مقرر اتفاق الجمعيات حول حل قد يأتي بالرأي المناسب للمصادقة عليه. نصيرة ديتور، إلى جانب يحيى عاصم التقوا بصحافيين من جريدة " التحرير " وجريدة "العالم".

ستراسبورغ 11 جوان 2002

بفضل انخراط أندريا سوبان، في اتحاد حقوق الإنسان، الناطقة الرسمية السيدة نصيرة ديتور بالإضافة إلى يحيى عاصم المكلف بالعلاقات مع المنظمات غير الحكومية، لصالح الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التقوا اثنين من البرلمانين أولقا زريهن و جوهان فان هاك بتاريخ 11 جوان 2002. بعدما تم حضور جلسة الجزائريين الذين جاءوا من الجزائر وبمداخلة نصيرة ديتور في هذه الجلسة أولقا زريهن بدا غضبا على الاتفاقات المصادق عليها من طرف الدول في حين أن الوضعية المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر في وضع لا يبعث على الارتياح. اقترحت إجراء اتصال مع المجموعة من أجل دعم فكرة إجراء جلسة بهدف عرض دقيق للمشكل " من أجل عدم تكرير نفس الخطأ مع تونس. "

جوهان فان هاك مسؤول حقوق الإنسان في مجموعته. كان يظن أنه من الضروري أن نهج بوفاء طريقة معالجة هذا الملف، كما يجب أن تقبل الجزائر بطلب زيارة المنظمات غير الحكومية و المقررين الخاصين. كما أوصى بأن هذا الطلب يجب أن يكون موحدا من طرف السلطات الجزائرية. عزم السيد جوهان فان هاك على عرض اقتراحه على رئيس المجموعة.

الشبكة الأرو - متوسطة بالجزائر

جاكوب غامالقاغ المستشار القانوني للمنشأة الدانمركية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى السيد خمائس شاماري، الخبير لدى الشبكة الأورو -متوسطة اتجهوا إلى مكتب أس، أو، أس المفقودين بتاريخ 25 جوان 2002. و لقد تناقشوا حول المشاريع و الأشياء الضرورية لتحقيقها. لقد حضرا لسيد بينو، خبير اللجنة العامة للاجئين و طالبي اللجوء، المتعلقة بوزارة العدل البلجيكية ندوة صحفية حول افتتاح

أمسية- نقاش تولوز

أين قضى عقوبة إضافية الى غاية جوان 2002، طيلة هذه السنوات، غريغ حسين عرف سجن تازرورت، سجن الحراش، البر واقية، بالإضافة إلى ثكنة بن عكنون بالجزائر.

محمد يحيى، 28 سنة

محمد يحيى الذي كان يعمل في قصابة بدلس، تعرض للاعتقال في 25 جوان 2002 بمنزله من طرف أفراد الأمن العسكري. أما فاتح لادادا، صاحب العمل، فلقد تم توقيفه في 23 مارس 2002، تم حجزه و تعذيبه في القاعدة العسكرية لبن عكنون. أما أخ هذا الأخير المسمى "عز الدين" تعرض هو الآخر إلى التوقيف في 2 جويلية في نفس الظروف وطيلة 11 يوما، ويكون حاليا في سجن الحراش. أما بالنسبة لمحمد يحيى، لم يتم تحديد مكان اعتقاله. كما لم يتم إحضار أي استدعاء قانوني أثناء هذه الاعتقالات، التي ظهر جليا المسؤولين عنها ألا و هم أعضاء من الأمن العسكري المحلي.



(صورة للمفقودين، ملصقة ومنجزة من قبل منظمة العفو الدولية من أجل مظاهرات لندن)

" الجزائر اليوم " كانت موضوع النقاش السينمائي الذي تم تنظيمه بمبادرة من جمعية المساواة تولوز، ميراي، في 06 ماي 2002 في مقر سينما أوتوبيا بتولوز.

بعد عرض فيلم " العالم الآخر " و الذي كان من تأليف وإخراج " مرزاق علواش، ولقد جمع هذا النقاش كل من نصيرة ديتور عن تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، و الصحفي الجزائري بجريدة الجزائر الحرة " كمال يسر "، و لقد كان يدور رد فعل الجمهور أمام عرض هذا الفيلم حول المنافذ الممكنة لخروج الجزائر من الأزمة.

حالة عبد الكريم غريغ حسين

لقد تعرض عبد الكريم غريغ حسين، في بادئ الأمر سنة 1994 إلى الاعتقال رفقة أفراد عائلته. لقد تم وضعهم في مركز أمن " شاطوناف "، زوجته تعرضت للتعذيب، لكن أطلق سراحها بعد أسبوع من الاعتقال. غريغ حسين فلقد تم تحويله إلى سجن الحراش بعد أول محاكمة وبعد قضاء المدة التي أدين بها. تقرر خروجه من السجن في شهر ماي، كان غريغ حسين، الوحيد الذي بقي في العائلة، اثنان توفيا، أما الثلاثة الآخرين فهم في عداد المفقودين، وعند انتظار واده له أثناء موعد خروجه من السجن، لكن الأب رأى بأمر عينيه ابنه يعتقل مرة أخرى من طرف الشرطة. بقيت العائلة طيبة 10 أيام دون أية خبر. خلال هذه الفترة تم ترحيلة على التوالي إلى مراكز البلدية، بومرداس، البويرة، برج بوعرييج، ميلة، باتنة، وقسنطينة. وأخيرا أرسل إلى سجن تازولت بباتنة

تنخرط في تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2002 (€ 30).

أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة. الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

و إعادة إرسال النشرة إلى: تحالف عائلات المفقودين في الجزائر

بطاقة الانخراط

اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الإلكتروني: